



المملكة العربية السعودية  
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية  
جمعية البر الخيرية بالوسقة  
تصريح رقم (٣٧٥)

الرقم: .....

التاريخ: .....

المشروعات: .....

اللائحة المالية  
لجمعية البر الخيرية  
بالوسقة

الرمز البريدي: 21961 صندوق البريد: 118  
الموقع الإلكتروني: [wsqbir.org](http://wsqbir.org)  
البريد الإلكتروني: [beralwasqah@gmail.com](mailto:beralwasqah@gmail.com)

الوسقة - مركز الشواق - محافظة الليث  
هاتف: 0177422444 فاكس: 0177422423  
جوال: 0535699111 - 0503534027



## أحكام عامة وتعاريف

**مادة ( ١ ) :** تسري أحكام هذه اللائحة على جميع الأعمال المالية للجمعية وفروعها التابعة له .

**مادة ( ٢ ) :** يقصد بالعبارات والألفاظ التالية أينما وردت في هذه اللائحة والمعاني الموضحة أمام كل منها على النحو التالي :

**( أ ) الوزارة :** وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية .

**( ب ) النظام :** نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ( ٦١ ) وتاريخ ١٤٣٧/٠٢/١٩ هـ المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم ( م / ٨ ) وتاريخ ١٤٣٧/٠٢/١٩ هـ

**( ج ) اللائحة التنفيذية للنظام :** اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادرة بقرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم ( ٧٣٧٣٩ ) وتاريخ : ١٤٣٧/٠٦/١١ هـ .

**( د ) الجمعية :** جمعية البر الخيرية بالسوق .

**( هـ ) المجلس :** المجلس إدارة جمعية البر الخيرية بالسوق .

**( و ) الرئيس :** رئيس مجلس الإدارة لجمعية البر الخيرية بالسوق .

**( ز ) المدير التنفيذي :** المدير التنفيذي لجمعية البر الخيرية بالسوق .

**( ح ) الإدارة المالية :** إدارة الشؤون المالية بالجمعية .

**مادة ( ٣ ) :** تطبق أنظمة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ولوائحها ذات العلاقة والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لها كل في بابها وذلك اللائحة الأساسية للجمعية وقرارات مجلس إدارة الجمعية فيما لم يرد بشأنه نص فيما سبق أو لم يرد بشأنه نص في هذه اللائحة .

**مادة ( ٤ ) :** تحدد السنة المالية للجمعية بأثني عشر شهراً تبدأ من يناير من كل عام وتنتهي في آخر يوم من شهر ديسمبر من ذلك العام .

**مادة ( ٥ ) :** تتقيد الجمعية بالمعايير المحاسبية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وبالنماذج والتقارير المحاسبية التي تصدرها الوزارة كما جاء في المادة (٣٦) من اللائحة التنفيذية للنظام .



المملكة العربية السعودية  
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية  
جمعية البر الخيرية بالوسقة  
تصريح رقم (٣٧٥)

الرقم: .....

التاريخ: .....

المشروعات: .....

**مادة ( ٦ ) :** مع عدم الإخلال ببندود اللوائح المالية وأي لوائح وأدلة أخرى منظمة للعمل بالجمعية يلزم موافقة مجلس الإدارة أو من يفوضه فيما يلي :

أ- إبرام قروض مع البنوك أم مع الأفراد وفق الضوابط الشرعية .

ب- إبرام العقود التي ترتب التزامات على الجمعية لأكثر من سنة مالية ( عقود توريد ، الرهن ، الإيجار ، ... إلخ )

ج- التصالح أو التنازل أو فسخ العقود .

د- إنشاء أو تشغيل أي مشروع استثماري جديد .

هـ- بيع أي أصل من الأصول الثابتة للجمعية .

و- تعديل نظام الرواتب أو الحوافز لمنسوبي الجمعية .

ز- تعديل الصلاحيات المالية .

**مادة ( ٧ ) :** يصدر الرئيس تعاميم تتضمن على الأقل مايلي :

أ- نماذج من التوقيعات المعتمدة .

ب- التعديلات بالإضافة أو الحذف في اعتماد التوقيعات النقدية الداخلية مع بيان تاريخ سريانها .

ج- حدود المبالغ النقدية للتوقيعات والتي يحددها دليل تفويض اصلاحيات وما يتبعه من قرارات .

**مادة ( ٨ ) :** مع عدم الإخلال بنظم الرقابة الداخلية وما تشتمل عليه المادة (١١) من هذه اللائحة ، يلزم أن تتم مراجعة جميع العمليات المالية قبل الصرف سواء كان الصرف بموجب شيكات أو نقداً أو خلال السلف أو العهد المستديمة أو المؤقتة .



المملكة العربية السعودية  
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية  
جمعية البر الخيرية بالوسقة  
تصريح رقم (٣٧٥)

الرقم: .....

التاريخ: .....

المنشورات: .....

## مهام مدير المالية بالجمعية

**مادة ( ٩ ) :** مع عدم الإخلال بصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يكون مدير المالية مسؤولاً عن جميع شؤون الجمعية المالية ، ولا سيما :

**أ- تنفيذ ومراقبة أحكام اللائحة المالية والقرارات التنفيذية لها .**

**ب- اتخاذ إجراءات الجرد السنوي للخزائن الرئيسية والفرعية من يباشر إجراء الجرد نيابة عنه دون أن يخل ذلك بمسؤوليته .**

**ج- إجراء الجرد نصف السنوي لكافة الأصول الثابتة للجمعية ومطابقتها على سجلات الأصول الثابتة للجمعية .**

**مادة ( ١٠ ) :** يتولى مدير المالية بالتعاون مع الإرادات ذات العلاقة إعداد أدلة للإجراءات المالية والعمل على تطويرها بشكل مستمر وفق الأنظمة واللوائح السارية وبما يحقق كفاءة وفعالية في الأداء المالي واعتمادها من الرئيس .

**مادة ( ١١ ) :** يتولى مدير المالية وضع نظام مالي محاسبي ملائم للجمعية والعمل على تطبيقه وفق ما نصت عليه التشريعية واللوائح المنظمة لأعمال الجمعيات بما فيها هذه اللائحة ووفق العرف المحاسبي .

**مادة ( ١٢ ) :** لمدير المالية أن يستعين بأصحاب الخبرة من المؤسسات الفنية والمكاتب الاستشارية المتخصصة وغيرها في تنظيم أعمال إدارته ومن ذلك :

**(أ) إعداد الموازنة التقديرية للجمعية .**

**(ب) إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية للجمعية .**

**(ج) إعداد وتطوير إجراءات الإدارة المالية ونظامها الآلية .**

**مادة ( ١٣ ) :** لمدير المالية ترشيح من يراه مناسباً لمساعدته في أداء أعماله ولكن لا يباشر ذلك إلا بعد موافقة المجلس .



**مادة ( ١٤ ) :** يقوم مجلس الإدارة أو من يفوضه بتعيين محاسب أو أكثر للجمعية تحت إشراف مدير المالية يتولى القيام بأعمال المالية المحاسبية من تسجيل في الدفاتر المالية وترصيدا ، وإعداد التقارير الدورية والسنوية وغير ذلك مما تتطلبه طبيعة أعمال المحاسبة .

**مادة ( ١٥ ) :** تحفظ جميع الدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية للجمعية في مقرها وتحت مسؤولية مدير المالية وموظفيه

**مادة ( ١٦ ) :** يتولى مدير المالية مع موظفيه إعداد مشروع الميزانية التقديرية للجمعية بالتعاون مع الوحدات الإدارية الأخرى في الجمعية وذلك وفق تعليمات مجلس الإدارة .

**مادة ( ١٧ ) :** على مدير المالية وموظفيه تسهيل مهام المحاسب القانوني المعتمدة من مجلس الإدارة وتقديم كافة البيانات والمعلومات التي تتطلبها مهام عمله في مراجعة القوائم المالية للجمعية .

## التسجيل المحاسبي

**مادة ( ١٨ ) :**

**أ-** يتم تسجيل أصول وخصوم الجمعية على أساس التكلفة التاريخية ، وقيد الإيرادات والنفقات وفقاً لمبدأ الاستحقاق .

**ب-** تسجيل حسابات الجمعية وفقاً لطريقة القيد المزدوج في ضوء القواعد والأعراف المحاسبية المتعارف عليها .

**ج-** تفتح حسابات الجمعية وفقاً لما يرد في دليل الحسابات .

**د-** يتم تسجيل القيود المحاسبية من واقع مستندات معتمدة من الأشخاص ذوي صلاحية الاعتماد .

**هـ-** تتم الإجراءات المحاسبية لعمليات الجمعية باستخدام الحاسب الآلي في مقر الجمعية .



## الأصول الثابتة

### مادة ( ١٩ ) :

- أ- تسجيل الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية متضمنة كافة التكاليف اللازمة المتكبدة لجعل الأصل صالحاً للتشغيل .
- ب- تظهر الأصول الثابتة بالقوائم المالية بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك المتراكم .
- ج- تستهلك الأصول الثابتة بإتباع طريقة القسط الثابت وفقاً للنسب المئوية التي يعدها مدير المالية وسيُرشد في إعدادها بالنسب المئوية لإهلاك الأصول الثابتة الصادرة عن مصلحة الزكاة أو أي جهة عامة أخرى تصدر مثل هذه النسب ويقرها مجلس الإدارة أو الرئيس .
- د- إتباع سياسة للتمييز بين المصاريف الرأسمالية والإدارية باعتبار الأثر الذي هي التي تكون غير متكررة وتطيل العمر والإنتاجي والاقتصادي للأصل .

## المخزون

- مادة ( ٢٠ ) : يقيم المخزن السلعي وفقاً لسعر أو السوق أيهما أقل ويحدد سعر التكلفة على أساس الوارد أولاً صادراً أولاً .
- مادة ( ٢١ ) : يقيم المخزون من التبرعات العينية وفقاً لسعر السوق ويعد أحد موارد الجمعية .

## القوائم المالية

- مادة ( ٢٢ ) : يتم إعداد القوائم المالية للجمعية وفقاً للمعايير الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .



## الفصل الثالث

### الحسابات والقوائم الختامية والتقارير الدورية

#### الحسابات الختامية

**مادة ( ٢٣ ) :** يتولى الرئيس إصدار التعليمات الواجب اتباعها لإقفال الحسابات في موعد أقصاه خمسة عشر يوماً قبل نهاية العام المالي -

**مادة ( ٢٤ ) :** يتولى مدير المالية مهمة الإشراف على إعداد القوائم المالية ومرفقاتها وتقديمها للمدير التنفيذي لعرضها على المجلس -

#### التقارير الدورية

**مادة ( ٢٥ ) :**

**أ-** يتولى مدير المالية مراجعة واعتماد التقارير المالية الشهرية والربع سنوية والتأكد من صحة البيانات المدروجة فيها ومطابقتها للموازنات المعتمدة من مجلس الإدارة وعرضها على الجهات الإدارية المعدة من أجلها في المواعيد المحددة لذلك -

**ب-** يتولى مدير المالية إعداد القوائم المالية الربع سنوية وتقديمها مع كافة المعلومات والبيانات التي يطلبها مراقب الحسابات ( المحاسب القانوني ) والذي يقوم بدوره بالفحص المحدودة وفقاً لمعايير المحاسبية -

**ج-** يتولى مدير المالية تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية باستخدام أساليب التحليل المالي المتعارف عليها ورفع تقرير بنتائج هذا التحليل ومدلولاته للرئيس أو من ينيبه -

**د-** في حال غياب مدير المالية يصدر الرئيس قرار بتفويض مهام وواجبات مدير المالية المذكورة في هذا الفصل لمن يكون أهلاً لذلك -



**مادة ( ٢٦ ) :** تنظيم حسابات الجمعية وفقاً لما تقضي به قواعد ونظم وأحكام المعايير المحاسبية وتمسك الجمعية مجموعة الدفاتر والسجلات والمطبوعات اللازمة لتطبيق النظام وذلك دون الإخلال بإمساك الدفاتر القانونية التي تطلبها القوانين بالمملكة العربية السعودية .

**مادة ( ٢٧ ) :** يتم القيد بالدفاتر أو بالحاسب الآلي أولاً بأول من واقع المستندات المعتمدة من المختصين مع ضرورة حفظ المستندات المؤيدة للقيود تمكن من الرجوع إليها ويجب تقسيم العمل بالإدارة المالية بما يتفق نظم الرقابة الداخلية ويكون ذلك تحت مسؤولية وإشراف مدير المالية أو من يتيبه .

**مادة ( ٢٨ ) :** تعد الإدارة المالية كل شهر تقريراً توضح فيه الموارد والاستخدامات الفعلية مقارنة باعتمادات الموازنة التقديرية والمعتمدة وأي تقارير أخرى بطلبها مجلي الإدارة .

**مادة ( ٢٩ ) :** تعد الإدارة المالية نهاية كل ثلاث أشهر وقبل اليوم الخامس من الشهر التالي ما يلي :-

أ- القوائم المالية عن الفترة السابقة ( المركز المالي ، قائمة التدفق النقدي ... ) .

ب- كشوف تفصيلية بحركة وأرصدة الحسابات والدفاتر التحليلية أو دفاتر الأستاذ المساعدة .

**مادة ( ٣٠ ) :** تعد الإدارة المالية والقوائم المالية السنوية طبقاً للقواعد والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وفي المواعيد المحددة في المواد ( ٢٥ و ٢٩ ) من هذه اللائحة وما لا يتعارض مع القوانين السارية على أن يراعي ما يلي :-

أ- إجراء كافة التسويات الجردية قبل إعداد القوائم المالية بحيث تحمل السنة المالية بكافة ما يخصها من نفقات وإرادات طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبحيث تظهر القوائم المالية الختامية نتيجة أعمال الجمعية في نهاية هذه الفترة .

ب- تتضمن حسابات الجمعية كل ما تنص القوانين على وجوبه وإثباته فيها .

ج- تكوين المخصصات الكافية لمقابلة جميع الالتزامات والمسؤوليات .



## الفصل الرابع

### الموازنة التقديرية

**مادة ( ٢١ ) :** الموازنة التقديرية هي البرنامج المالي السنوي للجمعية لتحقيق الأهداف التي يقرها مجلس الإدارة وهي تتضمن جميع الاستخدامات والمواد لأوجه أنشطة الجمعية بما يتوافق مع استراتيجيات الجمعية .

**مادة ( ٢٢ ) :** تهدف الموازنة التقديرية إلى ما يلي :

- أ- وضع خطة عمل منظمة ومعدة على أساس علمي مستند إلى دراسات واقعية .
- ب- توضيح الأغراض المحددة لنشاط الجمعية المستقبلية .
- ج- مساعدة إدارة الجمعية على تنفيذ سياساتها والتعريف بتلك السياسات .
- د- أن تكون أداة لقياس الأداء الكلي في الجمعية .
- هـ- أن تكون أداة من أدوات الرقابة والضبط الداخلي وذلك عن طريق المقارنات المستمرة بين الأرقام المقدرة والأرقام الفعلية .
- و- المساعدة على تقدير احتياجات الجمعية من رأس المال العامل وكمية النقد اللازم توفيره لسداد الالتزامات الدورية أولاً بأول .

**مادة ( ٢٣ ) :** يصدر مجلس الإدارة سنوياً قرار بتشكيل لجنة لإعداد الموازنة برئاسة المدير التنفيذي وكذلك إصدار التعليمات الواجب إتباعها عند إعداد الموازنة التقديرية وفقاً للأساس التي تحقق أهداف الجمعية .

**مادة ( ٢٤ ) :** تعد الموازنة على أساس التصنيف النوعي لأوجه نشاط الجمعية ويجوز أن تدرج في موازنة بعض الاعتمادات بصورة إجمالية دون التقيد بالتقسيم المذكور على أن يشرح سبب ذلك ويتم تقدير الموازنة من إيرادات ومصروفات بالريال السعودي



**مادة ( ٣٥ ) :** تعد كل إدارة من إدارات الجمعية قبل بدء السنة بثلاثة أشهر على الأقل مشروعاً للموازنة التقديرية عن السنة المالية القادمة متضمناً برنامج العمل بها على أن يتم الانتهاء من الإعداد قبل شهر أكتوبر من كل عام .

**مادة ( ٣٦ ) :** تقوم الإدارة المالية بتجميع البيانات الخاصة بالموازنة التقديرية من الإيرادات المختلفة على أن يتم مراجعتها ووضعها في صورة مجملة وعرضها على لجنة إعداد الموازنة التقديرية قبل نهاية شهر ذي القعدة من كل عام .

**مادة ( ٣٧ ) :** تتولى لجنة إعداد الموازنة تنسيق وتعديل التقديرات المقدمة من الإدارات المختلفة وكذلك الدعم الفني لتلك الإدارات إذا لزم الأمر ثم تعد مشروعاً متكاملاً للموازنة التقديرية وذلك قبل نهاية النصف الأول من ذي القعدة من كل عام .

**مادة ( ٣٨ ) :** يرفع مشروع الموازنة التقديرية من لجنة الموازنة إلى الرئيس في موعد غايته الأول من ذي الحجة من العام نفسه لعرضه على مجلس الإدارة لاعتماده زمن ثم مصادقته من المحاسب القانوني .

**مادة ( ٣٩ ) :** بعد اعتماد الموازنة التقديرية يقوم المدير التنفيذي بإبلاغ الإدارات المختلفة بالاعتمادات المقررة لها وتلتزم تلك الإدارات بالتنفيذ في حدودها أو طلب الحصول على تجاوز الاعتمادات من أصحاب الصلاحية في ذلك

**مادة ( ٤٠ ) :** في حالة تأخر صدور أو تصديق الموازنة فإن الإنفاق في السنة المالية الجديدة يكون على غرار اعتمادات الصرف في السنة المالية السابقة .

**مادة ( ٤١ ) :** تعد الموازنة التقديرية وسيلة رقابية مباشرة على نشاط وأعمال الجمعية وتعد الإدارات المالية تقريراً دورياً شهرياً في اليوم الخامس من الشهر التالي موضحاً به الموارد والاستخدامات الفعلية مقارنة بتقديرات الموازنة التقديرية والانحرافات ومبرراتها وطرق علاجها أو التغلب عليها ومدى مطابقتها للتنفيذ الفعلي مع البرامج التي بنيت على أساسها تقديرات الموازنة ومشروع التنبؤ لباقي العام .



الرقم: .....

التاريخ: .....

المشروعات: .....

**مادة ( ٤٢ ) : تكون صلاحية الموافقة على تجاوز الاعتمادات لكل المستويات الإدارية للجمعية كما يلي :-**

- ١- التجاوز بمقدار ( ٥ % ) في أحد بنود الصرف من وفرات بند أو بنود أخرى ويكون من صلاحية مدير المالية ويرجع للرئيس فيما هو أكثر من ذلك حتى ( ٢٥ % ) وما زاد على ذلك يرجع إلى مجلس الإدارة .
- ٢- التجاوز بمقدار ( ١٥ % ) في جملة المصروفات المقدرة للسنة المالية بأكملها مقابل زيادة في الإيرادات تكون صلاحية مزدوجة لمدير المالية مع الرئيس مجتمعين .

## الفصل الخامس

### الإيرادات

**مادة ( ٤٣ ) : تتكون إيرادات الجمعية مما يلي :-**

- ١- التبرعات والهبات النقدية والعينية
  - ٢- الوصايا والأوقاف والزكاة والصدقات
  - ٣- عائدات بيع أو إعادة استخدام التبرعات العينية
  - ٤- برامج رعاية مناسبات الجمعية
  - ٥- إيرادات الأنشطة ذات العائدات المالية
  - ٦- عائدات استثمار ممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة
  - ٧- ما يقررها من إعانات حكومية
  - ٨- ما قد يخصصه صندوق دعم الجمعيات من دعم لبرامجها وتطويرها
  - ٩- الموارد المالية التي تحققها الجمعية من خلال إدارتها لمؤسسة تابعة لإحدى الجهات الحكومية أو الخاصة
- أو تنفيذ مشروعاً أو برامجها وفقاً للمادة ( ٢٧ ) من النظام

**مادة ( ٤٤ ) : تمتنع الجمعية عن تلقي إعانات من خارج المملكة إلا بعد موافقة الوزارة حسب المادة ( ٢١ ) من النظام**



**مادة ( ٤٥ ) :** يجب على الجمعية مراعاة الأحكام التي تقضي بها الأنظمة السارية في المملكة ذات الشق المالي ومنها نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمادة ( ٤٠ ) من اللائحة التنفيذية للنظام

**مادة ( ٤٦ ) :** تراعي الجمعية عند إعداد البرامج اللازمة للقيام بأنشطتها الإستثمارية وعلى الإدارة المالية أن تقوم بمتابعة حسابات الجمعية وعمل مذكرات التسوية اللازمة .

**مادة ( ٤٧ ) :** يفتح حساب بنكي أو أكثر لدى بنك أو أكثر يحددها مجلس الإدارة تورد إليه كافة المتحصلات وعلى الإدارة المالية أن تقوم بمتابعة حسابات الجمعية وعمل مذكرات التسوية اللازمة .

**مادة ( ٤٨ ) :** يجب توريد المتحصلات النقدية أو التوريد بشيكات أو بحولات أو غيرها إلى البنك في ذات اليوم أو في موعد أقصاه غايته الساعة الثالثة ظهرا من يوم العمل التالي للتحصيل هذا إن كان المبلغ أكثر من ثلاثة آلاف ريال وإن كان أقل من ذلك ففي نهاية الأسبوع ، ويجوز في الحالات الإستثنائية أو حسب ظروف العمل تأخير توريد المتحصلات حتى نهاية اليوم الثاني للمتحصلات .

**مادة ( ٤٩ ) :** على الإدارة المالية متابعة تحصيل حقوق الجمعية في أوقات إستحقاقها وإعداد تقارير ترفع للرئيس أو من ينوب عنه عن أي حقوق إستحققت وتعذر تحصيلها لإتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها .

**مادة ( ٥٠ ) :** لايجوز التنازل عن أي حقوق للجمعية يتعذر تحصيلها إلا بعد إستنفاد كافة الوسائل النظامية والقانونية اللازمة لتحصيلها .

**مادة ( ٥١ ) :** يكون التنازل عن حقوق الجمعية المالية والعينية وإعدام الديون من صلاحية مجلس الإدارة أو من يفوضه ،

**مادة ( ٥٢ ) :** يتم تحصيل الأموال المستحقة للجمعية لدى الغير إما نقداً أو بشيكات أو بتحويل على الحسابات البنكية المعتمدة للجمعية أو بأي محرر ذي قيمة نقدية وتقضى حقوق الجمعية بواسطة أمين الصندوق أو من يكلف بالتحصيل ويحرر بها سند قبض نظامي مع مراعاة أن تحرر كافة الشيكات الواردة بإسم الجمعية فقط وليس بأسماء الأشخاص .

**مادة ( ٥٣ ) :** يتعين على مدير المالية متابعة إيرادات الجمعية المحصلة بشيكات والتأكد من تحصيلها في مواعيدها والقيام بالإجراءات اللازمة لحفظ حقوق الجمعية حالة رفض هذه الشيكات من قبل البنوك .



**مادة ( ٥٤ ) : يجوز للجمعية أن تؤمن ما تحتاج إليه من موارد إضافية بكل أو بعض الطرق الآتية :-**

- ١- التسهيلات الإئتمانية الشرعية
- ٢- القروض الحسنة
- ٣- الإستثمارات التجارية أو الصناعية أو غيرها على أن يختار مجلس الإدارة بيم هذه الطرق لكل حالة ما يجمع بين أنسب الشروط وأقل المخاطر وبين تحقيق أكبر عائد ممكن مع عدم الإخلال بما يقره مجلس الإدارة من ضوابط تحكم هذه الأمور.

## الفصل السادس

### المصروفات

**مادة ( ٥٥ ) : تتألف مصروفات الجمعية من :-**

- ١- مصاريف برامج الجمعية ومشاريعها وأنشطتها
- ٢- مصاريف أعمال الخدمات التي تقدمها الجمعية
- ٣- مصاريف الصيانة والنظافة
- ٤- المصاريف الإدارية والعمومية
- ٥- مصاريف المكاتب
- ٦- مصروفات الخدمات المهنية والاستشارية المقدمة من الغير
- ٧- مصاريف إقتناء الأصول الثابتة
- ٨- مصاريف رسوم حكومية وأهلية
- ٩- المصاريف الأخرى



**مادة ( ٥٦ ) : يشترط لصحة المدفوعات توفر الشروط التالية :-**

- ١- أن تتم بموافقة صاحب الصلاحية
- ٢- توقيع إذن الصرف أو الشيك من قبل رئيس المجلس أو نائبة مع مدير المالية
- ٣- أن تكون المشتريات أو الأشغال أو الخدمات المنفذة كلياً أو جزئياً لصالح مشاط الجمعية
- ٤- توفر مستند يثبت مطابقة الغير بقيمة الخدمة أو الأصل إلا ما تشمله أحكام المادة ( ٤٩ ) من هذه اللائحة
- ٥- توفر مستند أصلي يثبت استلام الجمعية فعلياً للبند المشتراه أو الخدمات المقدمة

**مادة ( ٥٧ ) : تعتبر المدفوعات التالية معقودة حكماً ولا تحتاج لموافقة مسبقة من الرئيس أو من ينوب عنه :-**

- ١- المدفوعات الناشئة عن العقود المبرمة بمجرد توقيعها من الرئيس مثل عقود العمل والإيجارات والأمنيات الاجتماعية وما شابه ذلك
- ٢- المدفوعات العائدة للخدمات من الجهات الحكومية أو الأهلية ذات الأسعار المحددة مثل مصروفات البريد والهاتف والكهرباء وغيرها

**مادة ( ٥٨ ) : يتم سداد النفقات بموجب سند صرف أو أمر دفع بإحدى الطرق التالية :-**

- ١- نقداً من العهدة النثرية على ألا يتجاوز السقف المحدد للصرف النقدي ألف ريال
- ٢- شيكات على إحدى البنوك المتعامل معها
- ٣- تحويل على البنك ( حوالة بنكية )

ويتم ذلك بعد التأكد من استكمال المعاملة لجميع مسوغات الصرف وإرفاق المستندات الدالة على ذلك وكذلك اكتمال التوقيعات عليها من الموظفين المختصين واعتماد الصرف من صاحب الصلاحية وطبقاً للإجراءات الموضحة في هذه اللائحة

**مادة ( ٥٩ ) : يتم ختم المستندات متى ماتم صرفها بخاتم مدفوع لشير إلى سداد قيمتها .**

**مادة ( ٦٠ ) : لا يجوز الصرف إلا في حدود الموازنة التقديرية المعتمدة وعلى مدير المالية التأكد من قيام الطرف الآخر بتنفيذ الإلتباط أو التعاقد أو حلول وقت الإستحقاق ويجوز للرئيس أو من ينوبه صرف مبلغ مقدماً تحت الحساب إذا استدعت الظروف ذلك بشرط الحصول على الضمانات الكافية قبل الصرف .**



الرقم:

التاريخ:

المشروعات:

**مادة ( ٦١ ) : يحكم إصدار الشيكات الضوابط التالية :-**

- ١- لا يجوز إصدار أب شيك على حسابات الجمعية بدون غطاء مالي
- ٢- لا يجوز تحرير شيكات لحامها أو على بياض
- ٣- لا يصرف الشيك إلا للمستفيد الأول فقط
- ٤- يجب التوقيع على صورة الشيك من قبل المخول بالاستلام مع أخذ صورة من التوكيل إذا كان وكيلًا
- ٥- يتم الاحتفاظ بكعوب الشيك في أرشيف الإدارة المالية

**مادة ( ٦٢ ) :** لا يجوز سحب شيكات بدل فاقد إلا بعد مرور ستة أشهر من تاريخ فقد الشيك الأصلي وذلك بعد أخذ الإجراءات اللازمة للتأكد من فقد الشيك الأصلي من ناحية وضمان عدم صرفه في المستقبل من ناحية أخرى

**مادة ( ٦٣ ) :** يكون تسلسل المستويات الإدارية بالجمعية التي لها صلاحية اعتماد الصرف على النحو المبين في دليل تفويض الصلاحيات وفي جميع الحالات لا يجوز لأحد العاملين أو المديرين اعتماد صرف مبالغ خاصة به إلا بإعتماد المسؤول الأعلى منه

**مادة ( ٦٤ ) :** يجب أن تكون جميع الشيكات الصادرة من الجمعية موقعة من قبل رئيس مجلس الإدارة أو نائبه مع توقيع مدير المالية للجمعية

**مادة ( ٦٥ ) :** ينبغي موافات كافة البنوك التي تتعامل معها الجمعية بنماذج التوقيع المعتمدة

**مادة ( ٦٦ ) :** ينبغي اتخاذ الإجراءات الرقابية عند طبع سندات القبض والصرف للنقد وسندات الاستلام والدفع للشيكات مع ضرورة الاحتفاظ بهذه السندات في مكان أمين تحت رقابة المدير المالي وكذلك الشيكات غير المستعملة ويجب أن تكون هذه المستندات بشكل خاص وكافة المستندات المالية مرقمة بالتسلسل عند استخدامها مع الاحتفاظ بالنسخ الملفاه .

**مادة ( ٦٧ ) :** يجوز الإذن بالصرف نقدا بموجب أمر دفع على خزينة الجمعية في حدود ألف ريال في المرة الواحدة وباعتماد الرئيس أو نائبه.

**مادة ( ٦٨ ) :** لا يجوز الاحتفاظ لدى أمين صندوق الجمعية بمبلغ يزيد عن اللازم لاحتياجات الجمعية والذي يصدر بتحديد قرار من الرئيس أو من ينوبه بناء على اقتراح المدير المالي .



## أمر الصرف

**مادة ( ٦٩ ) :** يعتبر الرئيس أو من ينوب عنه هو معتمد الصرف أو أمر الدفع ويعتبر توقيعه على مستندات الصرف المختلفة تقييماً نهائياً يجيز للمسئول عن حفظ الأموال كلا حسب اختصاصه دفع النقود أو تحرير الشيكات أو اعتماد الإشعارات البنكية أو شراء الإحتياجات .

- ١- إن اعتماد الرئيس أو من ينوب عنه لأي تصرف ينشأ عنه نفقه ماليه يستلزم بالضرورة تنفيذها بشكل سليم بواسطة المستندات النظامية المستعملة لدى الجمعية وطبقاً للإجراءات المحاسبية الموضحة بالنظام المالي ويعتبر مدير المالية مسؤولاً عن صحة تنفيذ هذه الإجراءات .
- ٢- يعتبر ( سند الصرف ) المستند النظامي الذي يجيز لأمناء الصناديق دفع النقود وهو المستند النظامي الذي يجيز سحب النقود من البنك .

## المصروفات الإستثمارية

**مادة ( ٧٠ ) :** يكون شراء العقارات والأصول الثابتة وكافة المصروفات الإستثمارية طبقاً للمعتمد في خطة المشروع التجاري وبحسب الصلاحيات المقوضة في دليل تفويض الصلاحيات وبما يتوافق مع النصوص النظامية الوارد في هذه اللائحة ويرجع لمجلس الإدارة في كل إجراء شراء غير مذكور في هذه اللوائح والأدلة .



المملكة العربية السعودية  
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية  
جمعية البر الخيرية بالسوق  
تصريح رقم (٣٧٥)

الرقم: .....

التاريخ: .....

المشروعات: .....

## الفصل السابع

### المشتريات

**مادة ( ٧١ ) :** يكون تأمين مشتريات الجمعية عن طريق السوق المحلي ويت ذلك بأحد الطرق التالية :-

- ١- التأمين المباشر
- ٢- حسب ما يوصي به الرئيس أو من ينيبه
- ٣- المشتريات التي تزيد قيمتها عن ألفي ريال لا يتم تأمينها إلا بعد التأكد من مناسبة الأسعار عن طريق طلب عروض أسعار أو ما يراه المجلس

**مادة ( ٧٢ ) :** يتم شراء احتياجات الجمعية بموجب أوامر شراء بعد اعتمادها من الجهة صاحبة الصلاحية طبقاً لدليل تفويض الصلاحيات

**مادة ( ٧٣ ) :** يتم إصدار طلبات الشراء كتابية ولا يعتمد التوجيه الشفوي .

**مادة ( ٧٤ ) :** للرئيس أن يقوم بتفويض من يراه مناسباً من الموظفين المسؤولين بالجمعية بصلاحية اعتماد الشراء على أن يراعى في ذلك الالتزام التام بالصلاحيات الممنوحة له في دليل تفويض الصلاحيات

**مادة ( ٧٥ ) :** إن اعتماد الشراء يستلزم بالضرورة تنفيذه بشكل سليم بواسطة المستندات النظامية المستعملة لدى الجمعية وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللوائح ويعتبر مدير المالية مسؤولاً عن صحة تنفيذ هذه الإجراءات



## الفصل الثامن

### العهد المستديمة والمؤقتة والسلف

**مادة ( ٧٦ ) :** يجوز صرف عهدة مستديمة لمواجهة المصروفات التي تتطلبها طبيعة العمل ويحدد الرئيس أو من يفوضه الموظفين الذين تصرف لهم العهدة والمخولين بالصرف منها وتصرف العهدة بموجب قرار من الرئيس أو من يفوضه يحدد فيه بدقته الأمور التالية :-

- ١- اسم المستفيد من العهدة
- ٢- مبلغ العهدة
- ٣- الغاية من العهدة
- ٤- تاريخ انتهاء العهدة
- ٥- أسلوب استردادها
- ٦- تسترد العهدة من من الموظف وفقا لما جاء بالقرار الصادر من أمر الصرف وتعالج ماليا ومحاسبيا وفق نوع العهدة
- ٧- تسجل العهدة عند صرفها فورا بالدفاتر كما تسجل تسويتها أيضا بالدفاتر
- ٨- تصفى العهدة ويسترد الرصيد النقدي منها وإيداعه في بنك أو خزينة الجمعية عند إنتهاء الغرض منها أو نهاية العام بحسب طبيعة السلفة

**مادة ( ٧٧ ) :** يجب أن تؤيد المدفوعات النقدية التي تتم من العهدة المستديمة بمقتضى مستندات تمت مراجعتها واعتمادها من صاحب الصلاحية ويستثنى من ذلك الحالات التي يصعب فيها الحصول على مستند بشرط اعتماد مدير المالية في حدود خمسمائة ريال

**مادة ( ٧٨ ) :** يتم استعاضة ما يصرف من العهدة المستديمة بشيك أو نقدا في نهاية كل شهر أو عندما يصل الصرف منها

( ٥٠ % ) من قيمتها ويتم تسويتها بالكامل في نهاية الشهر

**مادة ( ٧٩ ) :** يتم جرد العهدة المستديمة جردا مفاجئا مرة على الأقل كل شهر بمعرفة المسؤول المالي وفي نهاية ذي الحجة من كل عام بواسطة مدير المالية



الرقم:

التاريخ:

المشروعات:

**مادة ( ٨٠ ) :** يجوز صرف عهدة مؤقتة لأغراض خاصة بناء على طلب الإدارات المختلفة وفي حدود الاختصاصات المخولة بهذه اللائحة للمسؤولين عن هذه الإدارات على أن يحدد في قرار الصرف المدة المحددة لتسوية هذه العهدة ويحظر صرف العهدة المؤقتة في غير الأغراض المخصصة لها

**مادة ( ٨١ ) :** يجب تسوية العهدة المؤقتة بمجرد إنتهاء الغرض الذي صرفت من أجله وفي حدود المدة المقررة لهذه العهدة مع وجوب رد العهدة مؤقتة في نهاية الشهر إذا لم تصرف في الأغراض المخصصة لها

**مادة ( ٨٢ ) :** لا يجوز استعاضة العهدة المؤقتة ولا يجوز صرف أكثر من عهدة مؤقتة لشخص واحد في نفس الوقت إلا بموافقة الرئيس ومدير المالية مجتمعين كما لا يجوز صرف سلفة مؤقتة لغير الموظفين والمتطوعين بالجمعية

**مادة ( ٨٣ ) :** يجوز لأسباب ضرورية صرف سلفة شخصية لموظفي الجمعية حسب الشروط التالية :-

- ١- يحدد الرئيس أو من ينوب عنه قيمتها ومدة سدادها على ألا تزيد القيمة راتب الموظف لثلاثة أشهر ولا تتجاوز مدة السداد سنتاً ولا يجوز الجمع بين أكثر من سلفة للموظف الواحد كما يجب أن يحضر كفيلاً من أحد موظفي الجمعية
- ٢- أن يكون إجمالي المستحق على الموظف من عهد وسلف لا يتجاوز مستحقات نهاية خدمة الموظف ونهاية خدمة كفيلاً وأن يكون قد أمضى بالخدمة أكثر من سنتاً
- ٣- ويجوز الإستثناء من من الشروط السابقة بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه .

إذ من الممكن أن يمنح للموظف مقدم من راتب الشهر يخصم بنهاية نفس الشهر على أن لا يتم منح ذلك المقدم قبل اليوم الخامس من الشهر نفسه أو بعد اليوم العشرين من نفس الشهر وعلى ألا يتجاوز المقدم ( ٥٠ % ) من راتب الموظف الأساسي ولا تمنح هذه الميزة إلا مرة واحدة بالشهر ولا تتعدى ثلاث مرات بالسنة الواحدة .

**مادة ( ٨٤ ) :** لا يجوز لمن تتطلب وظيفته أن يكون بعهدته أموال نقدية أن يعطى عهدة لأي سبب كان إلا بقرار من الرئيس أو من يفوضه بذلك على أن يتم إعداد سندات صرف رسمية بذلك تقيد على حساب الموظف وأية عهدة معطاة بأوراق عادية دون تحرير سندات بها يعتبر مانح العهدة مسؤولاً عنها ويحاسب إدارياً على ذلك .



الرقم:

التاريخ:

المشروعات:

**مادة ( ٨٥ ) :** على مدير المالية متابعة تسديد العهد والسلف واستردادها في مواعيدها وعليه أن يعلم الرئيس أو من ينوب عنه خطيا عن كل تأخير في تسديدها أو ردها ، وتسترد العهد والسلف من الموظفين في حالات تأخرهم عن السداد دفعة واحدة من مستحقاتهم طرف الجمعية .

## الفصل التاسع

### التأمينات

**مادة ( ٨٦ ) :** تنقسم التأمينات إلى قسمين :-

**أولا :-** تأمينات للغير وتشمل المبالغ النقدية وما في حكمها والكفالات والإستقطاعات المقدمة من الغير كتأمين عن عقود أو إرتباطات يلتزم بتنفيذها تجاه الجمعية

**ثانيا :-** تأمينات لدى الغير وتشمل المبالغ النقدية وما في حكمها أو الكفالات أو الإستقطاعات المقدمة من الجمعية للغير كتأمين عقود أو إرتباطات تلتزم بتنفيذها تجاه الغير

**مادة ( ٨٧ ) :** تسوى التأمينات المقدمة أو المودعة من الغير وفق الأحكام التعاقدية الخاصة بها كما ترد إلى أصحابها إذا زال السبب الذي قدمت من أجله وبعد موافقة الرئيس أو من ينيبه .

**مادة ( ٨٨ ) :** تسجل التأمينات لدى الغير على الجهات المستفيدة منها على أن تسترد كليا أو جزئيا وفق أحكام العقود المبرمة لهذا الغرض أو زوال الأسباب التي قدمت من أجلها .

**مادة ( ٨٩ ) :** تحفظ صكوك ووثائق التأمينات المقدمة للجمعية أو المعطاة من قبله في ملف خاص ويراعى العودة إليها ، وفحصها دوريا بغية التأكد من استمرار صلاحيتها أو إنتهاء أجلها ويكون مدير المالية مسؤولا عن صحة القيود المحاسبية الخاصة بها ومتابعة إستردادها بحلول أجلها .



## الفصل العاشر

### الصندوق

**مادة ( ٩٠ ) :** ينشأ بالجمعية خزينته لحفظ أصول المستندات الرئيسية للجمعية وكذلك أصول العقود المبرمة بين الجمعية والغير والأوراق التجارية طويلة الأجل ونحو ذلك وبصفة عامة جميع المستندات المهمة بالجمعية ولا يتم فتحها إلا بمفتاحين أحدهما بيد الرئيس والآخر بيد مدير المالية .

**مادة ( ٩١ ) :** يتم إنشاء صندوق رئيسي بالجمعية ويتم تعيين أمين الصندوق بقرار من مجلس الإدارة .

**مادة ( ٩٢ ) :** يكون أمين الصندوق مسؤولاً عن الآتي :-

- ١- استلام المبالغ الواردة للجمعية بموجب سندات قبض رسمية وموقعة منه ومن الأشخاص المخولين بذلك من قبل المجلس
- ٢- إيداع تلك الأموال فور تسلمها لدى البنك الذي تتعامل معه الجمعية
- ٣- الاحتفاظ لديه بمقر الجمعية بسندات القبض وسندات الصرف والكشوفات ودفاتر الشيكات ودفاتر الصندوق وكافة الأوراق ذات العلاقة بعمله .
- ٤- صرف جميع المبالغ التي تقرر صرفها مع الاحتفاظ بالمستندات الدالة على ذلك
- ٥- المشاركة في وضع مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية القادمة
- ٦- تنفيذ قرارات المجلس والرئيس فيما يتعلق بالمعاملات المالية وفقاً لما هو معتمد في الميزانية بحسب اختصاصه

**مادة ( ٩٣ ) :** يحظر على أمين الصندوق الرئيسي الصرف من الإيرادات أو المتحصلات إلا في الظروف الاستثنائية ويقرار كتابي مسبق من الرئيس أو من ينوب عنه مع امدير المالية مجتمعين أو منفردين كلا في حدود صلاحياته وأن يكون الصرف بناء على أوامر دفع أو أذونات صرف معتمدة .



**مادة ( ٩٤ ) : على أمين الصندوق إعداد ما يلي :-**

- ١- كشوف بالحركة اليومية للصندوق موضحا بها الرصيد النقدي والعهدة النقدية وتراجع يوميا من الإدارة المالية مع أوراق الاستلام والصرف والتوريد ويتم عمل مطابقة يومية بين الرصيد الدفترى والرصيد الفعلي
- ٢- كشوف بجميع الشيكات والكميات والأوراق التجارية الأخرى المحفوظة بالصندوق مرتبة حسب تواريخ الاستحقاق لمتابعة تحصيلها أو توريدها للبنك في مواعيدها أو تظهيرها للغير .

**مادة ( ٩٥ ) : يحظر على أمين الصندوق إيداع أي مبالغ أو مستندات ذات قيمة تخص الغير بخزينة الجمعية وكل ما يوجد في الخزينة يعتبر من أموال الجمعية والا تعرض للمسائلة القانونية .**

**مادة ( ٩٦ ) : أمين الصندوق مسؤول مسؤولية كاملة عما في عهده من نقود أو شيكات أو حوالات بريديّة أو أي محرر ذي قيمة ، وجميع محتويات الصندوق تكون في عهده شخصا كما يكون مسؤولا بالتضامن عن كل عهدة فرعية تسلم من عهدة إلى مساعده وعليه تنفيذ التعليمات الخاصة بالصندوق والتي تصدر في هذا الشأن وفي حالة تغير أمين الصندوق أو وفاته يتم نقل عهدة الصندوق إلى من يحل محله بعد إجراء جرد فعلي بمعرفة الإدارة المالية .**

**مادة ( ٩٧ ) : يتعين إجراء جرد مفاجيء للصناديق التابعة للجمعية على فترات دورية خلال العام وعمل محاضر الجرد اللازمة ويكون الموظف المسؤول عن إستلام النقد ( أمين الصندوق أو المكلف بالقبض أو المكلف بالتحصيل ) مدينا بالعجز الذي قد يظهر نتيجة الجرد ، أما الزيادة فتقيد في حساب مستقل حتى يبرر أمين الصندوق سبب وجودها والا حوت للإيرادات المتنوعة على أن هذا لا يعفيه من التحقيق عملا بمبدأ الزيادة في الصناديق كالتقص بها .**

**مادة ( ٩٨ ) : يخضع صندوق الجمعية للجرد في نهاية السنة المالية للجمعية ويكون الجرد شاملا لجميع محتوياته ويصدر الرئيس قرارا بتشكيل لجنة الجرد وبحضور أمين الصندوق وفي حالة ظهور فرق بالعجز أو الزيادة يرفع الأمر فوراً من قبل رئيس اللجنة إلى الرئيس لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد المسؤولية .**



الرقم: .....

التاريخ: .....

المشروعات: .....

## الفصل الحادي عشر

### المخازن

**مادة ( ٩٩ ) :** يتم إستلام وتخزين وصرف الأصناف والأشياء والرقابة عليها وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الأدلة الداخلية التي تصدرها الجمعية .

**مادة ( ١٠٠ ) :** تسلم جميع الأصناف التي ترد الجمعية إلى الموظف المختص بالمخازن وتكون بعهدته وذلك بعد إتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالفحص وإستلام .

**مادة ( ١٠١ ) :** تتم الرقابة على المخازن عن طريق الجرد والتفتيش الدوري والفجائي بالإضافة إلى الرقابة بواسطة القيد المنتظم في السجلات ويكون مدير المالية مسؤولاً عن ذلك .

**مادة ( ١٠٢ ) :** بالإضافة إلى الجرد الدوري والمفاجيء يجري جرد كافة موجودات المخازن مرة كل عام على الأقل ويتم ذلك قبل نهاية السنة المالية بواسطة لجنة يحددها من قبل الرئيس .

**مادة ( ١٠٣ ) :** في حالة وجود عجز في المخزون لأسباب خارجة عن إرادة الموظف المسؤول حسب تقدير مدير المالية وموافقة الرئيس يتم إتخاذ قرار بتسوية العجز على حساب الجمعية وفيما عدا ذلك فالموظف المسؤول عن المخزن مسؤولاً عن العجز .

## الفصل الثاني عشر

### الرقابة المالية - المراجعة الداخلية

**مادة ( ١٠٤ ) :** يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من صحة تطبيق سياسات وإجراءات العمل والرقابة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من فاعليتها وإطلاع الرئيس بنتائج أعمال المراجعة الداخلية أولاً بأول .

**مادة ( ١٠٥ ) :** يقوم المراجع الداخلي بوضع برنامج المراجعة الداخلية لجميع نشاطات الجمعية وموجودتها وعمل جدول زمني بذلك .

**مادة ( ١٠٦ ) :** يقوم المراجع الداخلي بأعمال المراجعة الداخلية وفق ماهو متعارف عليه مهنيا وبالأخص بما يلي :-

- ١- تقييم نظم الرقابة الداخلية للجمعية وتقديم التوصيات بشأنها
- ٢- تقييم النظام المحاسبي للجمعية وتقديم التوصيات بشأنه
- ٣- مراجعة القوائم المالية للجمعية
- ٤- تقييم مدى تحقيق الجمعية لأهدافها المرسومة
- ٥- تقييم مدى إستغلال الجمعية لمواردها المادية والبشرية
- ٦- سلامة تطبيق وتنفيذ السياسات والأنظمة والإجراءات والأساليب المعتمدة في كافة المجالات الإدارية والمالية
- ٧- فحص ومتابعة أرصدة وحركة الحسابات وإبداء الرأي حولها
- ٨- مراجعة طلبات الشراء والعقود والاتفاقات التي تمت ، وجميع أنواع المستندات التي أنشأت التزاما على الجمعية تجاه الغير
- ٩- التحقق من سلامة الإجراءات المطبقة للحفاظ على ممتلكات الجمعية عن طريق القيام بأعمال الجرد المفاجيء على المخازن والموجودات الثابتة وخزائن الجمعية
- ١٠- التحقق من إستخدام الأساليب والأدوات المناسبة التي تكفل تحصيل أموال الجمعية ومستحققاتها لدى الغير وإثباتها بالدفاتر والسجلات المحاسبية

**مادة ( ١٠٧ ) :** على المراجع الداخلي القيام بأي أعمال أو مهام يكلف بها من قبل الرئيس وتتعلق بطبيعة عمله على ألا يشارك بأي أعمال تنفيذية قد تقع تحت مراجعته

## مراقب الحسابات

**مادة ( ١٠٨ ) :** دون الإخلال بإجراءات المراجعة الحسابية والمالية الداخلية يتم تعيين محاسب قانوني مرخص له بالعمل في المملكة العربية السعودية حسب القوانين المعمول بها وذلك لفحص حسابات الجمعية الربع سنوية ومراجعة الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية وإبداء الرأي عليها .

**مادة ( ١٠٩ ) :** على المحاسب القانوني مراجعة حسابات الجمعية وفقا للمعايير المعمول بها في المملكة العربية السعودية مراجعة مستمرة لتقديم التقارير اللازمة عن سير العمل وذلك في نهاية السنة إلا في الحالات التي تستدعي تقارير خاصة .



**مادة ( ١١٠ ) :** للمحاسب القانوني أو من ينتدبه الإطلاع خلال أوقات العمل الرسمية على جميع الدفاتر والسجلات والمستندات وطلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته وعلى إدارات الجمعية المختلفة تيسير مهمة المرافب في ذلك .

**مادة ( ١١١ ) :** في حالة عدم تمكن المحاسب القانوني أو مندوبه من أداء مهمته يثبت ذلك في تقرير يقدمه إلى الرئيس لإتخاذ اللازم في هذا الشأن .

**مادة ( ١١٢ ) :** عند إكتشاف أية مخالفة خطيرة أو اختلاس أو تصرف يعرض أموال الجمعية للخطر يرفع المحاسب القانوني بذلك فوراً إلى مجلس الإدارة أو من يفوضه لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة الأمر على وجه السرعة .

**مادة ( ١١٣ ) :** على المحاسب القانوني التحقق من أصول الجمعية والتزاماتها ومراجعة القوائم المالية وتقديم تقريره عن القوائم المالية خلال مدة لا تتجاوز شهرين من نهاية السنة المالية للجمعية .

## الفصل الثالث عشر

### أحكام ختامية

**مادة ( ١١٤ ) :** تعتمد هذه اللائحة من قبل مجلس إدارة الجمعية ومن ثم يصدر الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذها .

**مادة ( ١١٥ ) :** يجري العمل بهذه اللائحة في حق الجمعية من تاريخ اعتمادها .

**مادة ( ١١٦ ) :** لا يجوز إجراء أي تعديل على هذه اللائحة إلا بموافقة مجلس الإدارة .



المملكة العربية السعودية  
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية  
جمعية البر الخيرية بالوسقة  
تصريح رقم (٣٧٥)

الرقم: .....

التاريخ: .....

المشروعات: .....

تم الاطلاع على مضمون هذه اللائحة المالية بالصيغة السابقة من قبل مجلس الإدارة وموظفي الجمعية  
واقرارها واعتمادها والعمل بهذه اللائحة اعتباراً من تاريخ ٠١ / ٠١ / ٢٠٢٠ م وعلى ذلك تم التوقيع

#### أعضاء مجلس الإدارة

| م | الاسم                  | المنصب            | التوقيع | ملاحظات |
|---|------------------------|-------------------|---------|---------|
| ١ | عبد الله مهدي العيافي  | رئيس مجلس الإدارة |         |         |
| ٢ | محمد أحمد ناصر         | نائب الرئيس       |         |         |
| ٣ | ناصر محمد علي          | أمين المجلس       |         |         |
| ٤ | محمد زاهر النعيري      | المشرف المالي     |         |         |
| ٥ | علي عمر الحرتومي       | عضو               |         |         |
| ٦ | احمد عجلان القاسمي     | عضو               |         |         |
| ٧ | محمد عبد الله البركاتي | عضو               |         |         |

#### موظفي الجمعية

| م | الاسم              | المنصب          | التوقيع | ملاحظات |
|---|--------------------|-----------------|---------|---------|
| ١ | علي حسن البركاتي   | المدير التنفيذي |         |         |
| ٢ | عثمان حسين النعيري | المحاسب         |         |         |
| ٣ | بركات حسين الحاتمي | باحث اجتماعي    |         |         |
| ٤ | مبروك البركاتي     | أمين المستودع   |         |         |